مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العلاقات العراقية – التركية بعد 2014 ومستقبلها
اسم الكاتب: م. أحمد مجيد جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7883
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 17:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.247

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العلاقات العراقية – التركية بعد 2014 ومستقبلها

" Iraqi–Turkish relations after 2014 and their future "

Ahmed Majeed Jasim Mohammed [a]
Tikrit University / College of Political Science [a]

م. أحمد مجيد جاسم محمد * [a]
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية [a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 7. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- Iraq
- Turkey
- Nouri al-Maliki
- Erdogan
- Haider Al-Abadi

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Turkey worked to restore its political relations with Iraq after the government of Mr. "Haider Al-Abadi" won the confidence of Parliament in 2014، but this relationship faced a set of thorny issues, including the terrorist ISIS occupation of the city of Mosul and its control over a third of the country's area، and the Turkish military intervention in Regions of northern Iraq under the pretext of protecting national security، in addition to the water crisis and the decrease in the level of the Tigris and Euphrates rivers due to the operation of the Turkish dams.

* **Corresponding Author**: Ahmed Majeed Jasim Mohammed , **Email:** Ahmed_1988@tu.edu.iq ,
Tel : xxx , **Affiliation**: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 7 حزيران/2023
-النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- العراق
- تركيا
- اردوغان
- نوري المالكي
- حيدر العبادي

الخلاصة : عملت تركيا على إعادة ترميم علاقاتها السياسية مع العراق بعد ان نالت حكومة السيد "حيدر العبادي" ثقة البرلمان في عام 2014 ، إلا أن هذه العلاقة واجهت مجموعة من القضايا الشائكة من بينها احتلال داعش لمدينة الموصل وسيطرته على ثلث مساحة البلاد ، والتدخل العسكري التركي في مناطق شمال العراق بحجة حماية الأمن القومي، فضلاً الى أزمة المياه وانخفاض منسوب نهري دجلة والفرات بسبب تشغيل السدود التركية ، لم تكن هذه العلاقة على وتيرة واحدة بل شهدت فترات من التدهور وأخرى من التحسن والتطور .

المقدمة :

إن الترابط العراقي – التركي ترابط تأريخي وثيق على المستويين الاقتصادي والثقافي، إلا ان هذه العلاقات ظهرت بشكلها الحديث بعد قيام الدولتين في أوائل العشرينيات من القرن الماضي ، مروراً باعتراف كل طرف بالأخر، اذ نمت هذه العلاقة في العهد الملكي ومن ثم الجمهوري ، الا انها تعرضت لانتكاسات كبيرة وصلت الى حد القطيعة في تسعينيات القرن العشرين ، اعتبرت تركيا تغيير النظام السياسي في العراق فرصة لإعادة بناء هذه العلاقة من جديد ، الا إنها سرعان ما تعرضت للانحدار أثناء ولايتي السيد " نوري المالكي"، وبالرغم من تحسن هذه العلاقة في عهد السيد "حيدر العبادي" الا ان واجهت العديد من المشكلات من بينها احتلال داعش للموصل ، والتدخلات التركية في الأراضي العراقية وأزمة المياه، لتتواصل هذه العلاقة مع حكومة "عادل عبد المهدي" ومن بعدها حكومتي "مصطفى الكاظمي" و"محمد شياع السوداني.

إشكالية البحث :إن محاولة فهم طبيعة هذه العلاقات بعد عام 2014 يتطلب التعرف على السياسات حكومتي البلدين خلال تلك المدة من خلال التساؤلات الأتية :

-كيف نشاءة وتطورت علاقات البلدين خلال المدة (1923-2003)؟

-ماهي طبيعة علاقة البلدين خلال المدة (2003-2014)؟

-ماهي سياسات البلدين بعد عام 2014؟

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان حالة التطور او الانحدار في العلاقات بين العراق وتركيا تتأثر بصورة مباشرة بسياسات صانع القرار في كلا البلدين".

منهج البحث :جرى الاعتماد على المنهج " التاريخي" للحصول على "المعلومات التاريخية" ، ومنهج " التحليل النظمي" للتعرف على طبيعة علاقات البلدين والتغيرات التي طرأت عليها.

هيكلية البحث:قسم البحث الى ثلاثة مطالب بالإضافة الى مقدمة وخاتمة ،الاول: ركز على نشأة وتطور علاقات البلدين خلال المدة (1923–2003) ، الثاني: تناول طبيعة علاقة البلدين خلال المدة (2003–2014) ، الثالث: اختص بعلاقات البلدين بعد عام 2014 ومستقبل هذه العلاقات .

المطلب الأول : نشوء وتطور علاقات البلدين (1923-2003) :

ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تقاسمت دول الوفاق المنتصرة فيها ممتلكات الدولة العثمانية بموجب اتفاقية "سان ريمو" 1920، ليصبح العراق تحت الانتداب البريطاني ، اذ جرى في تشرين الاول من عام 1921 تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة "عبدالرحمن الكيلاني" اعقبها بعد ايام قليلة اعلان قيام الجمهورية التركية الجديدة برئاسة "مصطفى كمال أتاتورك" ، كانت العلاقة بين البلدين متوترة كثيراً ويعود السبب في ذلك الى "مشكلة الموصل" ومطالبة تركيا بضمها اليها، اذ اتفقت بريطانيا وتركيا عند توقيع "اتفاقية لوزان" 1923 على احالة الموضوع الى لجنة مختصة وفي حال فشل هذه اللجنة في التوصل الى حل لهذا النزاع يتم احالته الى عصبة الامم [1].

جرى إحالة الموضوع الى عصبة الأمم في 30 أيلول 1924 التي شكلت بدورها لجنة من ثلاثة أعضاء لتقصي الحقائق في منطقة النزاع ، وبعد اكمال اللجنة أعمالها قدمت تقريرها الى مجلس العصبة الذي اصدر قراره في 16 كانون الأول 1925 بإبقاء ولاية الموصل ضمن الأراضي العراقية واعتماد خط "بروكسل" كحد فاصل بين البلدين، وفي 4 حزيران 1926 اعلن عن توقيع المعاهدة العراقية – التركية برعاية بريطانية في انقره والتي تضمنت منح تركيا 10% من نفط الموصل لمدة 25 عاماً [2].

---

[1] حنا عزو بهنان ، " العلاقات النفطية العراقية – التركية 1977–2001" ، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية** ، العدد 5 (الموصل : 2006) ، ص23.

[2] المصدر نفسه ، ص24.

كما تضمنت معاهدة المعاهدة العراقية – التركية 18 بنداً ركزت في 16 بنداً منها على مسألة ضبط الحدود لاسيما ما يتعلق بضرورة تعاون البلدين لقمع الحركات الكردية الانفصالية على جانبيها، فضلاً الى العمل على توسيع افاق هذه العلاقة بين البلدين في المجالات المختلفة واحترام مبدأ حسن الجوار[1].

شهدت علاقات البلدين تطوراً واضحاً لاسيما بعد اعتراف تركيا بالدولة العراقية عام 1927 ورفع نسبة التمثيل الدبلوماسي بينهما ، وفي عام 1929 زار وزير الخارجية العراقي آنذاك "نوري السعيد" تركيا والتقى برئيس وزرائها "عصمت اينونو" لبحث أسباب تزايد نشاط المتمردين على جانبي الحدود كما ركزت المباحثات على قضية النفط وامكانية عقد اتفاقيات تجارية بين البلدين، وفي عام 1931 زار الملك " فيصل الاول" انقرة وجرى في هذه الزيارة توقيع عدة اتفاقيات مع الجانب التركي تعلقت بـ التجارة والاقامة وتسليم المجرمين ، كما وقع الطرفين في عام 1946 معاهدة " الصداقة وحسن الجوار" والتي تضمنت ملاحق للتعاون في مجالات الامن والتعليم والثقافة والتربية والاتصالات بأنواعها البريدية والتليفونية والبرقية [2].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية احتواء الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط من خلال تشكيل ما يعرف بـ حلف بغداد عام 1955 الذي ضم العراق وايران وباكستان فضلاً الى تركيا التي لعبت دوراً مهماً في تشكيله والولايات المتحدة الامريكية التي انضمت الى لجنته العسكرية، كما ان الهدف الاخر لتشكيل هذا الحلف هو لإيقاف المد القومي الذي انتشر في المنطقة وكانت مصر بقيادة "جمال عبدالناصر" المرتكز الاساس لهذا التيار[3].

في 13 كانون الأول 1955 زار رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" العراق والتقى برئيس الوزراء العراقي آنذاك "نوري السعيد" وكان من نتائج هذه الزيارة توقيع اتفاقية جديدة عرفت بـ " الدفاع المشترك"، ساهم التقارب الكبير بين البلدين بدفع انصار المعسكر الاشتراكي الى اعتبار العراق وتركيا حلفاءً استراتيجيين للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، الامر الذي دفع صحيفة " النجم الاحمر"

---

[1] بيار مصطفى سيف الدين ، " اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين" ، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية** ، المجلد 4 ،العدد2 (كركوك : 2009) ، ص 98.

[2] عزيز جبر شيال ، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية** ، المجلد 5، العدد 1 (القادسية : 2012) ، ص41.

[3]سرى هاشم محمد ، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل " ، **مجلة جامعة ذي قار** ، المجلد 5 ، العدد 1 (الناصرية : 2009) ، ص120.

التابعة لوزارة الدفاع السوفيتية لنشر مقالاً في ايلول 1957 اكدت فيه على وجود مؤامرة غربية لغزو سوريا بمشاركة القوات المسلحة العراقية والتركية، الا ان سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958 ادى الى تصاعد التوتر في علاقات البلدين وذلك لتوجه النظام العراقي نحو المعسكر الاشتراكي [1].

شهد عام 1964 لقاءات ثنائية بين ممثلي البلدين للتباحث حول حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات ، اذ طالب ممثل الجانب العراقي تركيا بإيقاف العمل بسد " كيبان" الا ان الجانب التركي رفض ذلك، فطرح الجانب العراقي تشكيل لجنة من كلا البلدين وبمعاونة مستشارين عالميين لتقريب وجهات النظر، اذ جرى رفض هذا الطلب مرة اخرى من قبل تركيا ، ان الرفض التركي كان ينطلق من عدة أسباب من بينها انها لا تريد الإضرار بمشاريعها المائية مستقبلاً فضلاً الى عدم منح العراق تعهدات مستقبلية بشأن الإطلاقات المائية ، لتستمر لقاءات ممثلي الجانبين بين عامي 1965–1967 من دون نتائج ايجابية [2].

ان عدم الارتياح والقلق التركي للعلاقة مع العراق كان يعود لتخوف تركيا من انضمام العراق الى " الجمهورية العربية المتحدة" التي كانت مدعومة من قبل المعسكر الاشتراكي ، الا ان القادة العراقيين اكدوا على احترام العلاقات مع تركيا واستمرارها وفق النهج السابق، ان الانعطاف الحقيقي في طبيعة هذه العلاقات كان بعد عام 1968 من خلال مد العراق لأنابيب نقل النفط باتجاه الموانئ التركية ومنها ميناء "جيهان" ، وتوقيع اتفاقية " الترانزيت" التي منحت شركات النقل التركي امتيازات كبيرة فضلاً الى توسع التعاون الامني الثنائي في مناطق شمال العراق [3].

لقد شكل الاعتراف التركي بالنظام العراقي الجديد عاملاً مساعداً في تطور علاقات البلدين على مختلف الأصعدة " الاقتصادية، الثقافية ، التجارية" ، اذ تبادل رؤساء البلدين الزيارات الرسمية ، فكانت اولى هذه الزيارات من قبل الرئيس العراقي " احمد حسن البكر" عام 1972 الى انقرة أعقبها الرئيس التركي " فخري كوروثورك" بزيارة مماثلة الى بغداد عام 1976[4].

---

[1] واثق محمد السعدون ، " البعد الامني في العلاقات العراقية – التركية" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 9، العدد 27 (الموصل : 2009) ، ص5.

[2] احمد نوري النعيمي ، " العلاقات العراقية – التركية في مجال المياه " ، ص5 . pdf

[3] واثق محمد السعدون ، مصدر سبق ذكره، ص5–6.

[4] سرى هاشم محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 121.

اعتمدت تركيا على قضية المياه واستخدمتها كورقة ضغط اقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة لاسيما العراق وذلك لكونه يمتلك مخزوناً نفطياً كبيراً تحتاج له لتسيير قطاعاتها الانتاجية ، وكمحصلة لهذه السياسة فقد وقع العراق مع الجانب التركي عام 1973 اتفاقية لبناء خط ناقل للنفط العراقي الى المراكز الصناعية التركية يمتد من" كركوك" العراقية الى "دورتيول" التركية وبتكلفة قدرت بـ350 مليون دولار امريكي تكفلت بها الحكومة التركية ، وبموجب هذه الاتفاقية يزود العراق تركيا بالنفط بما مقداره 10 مليون طن سنويا ، كما اتفق البلدين على بناء معامل لتكرير النفط العراقي في " باتوم" التركية ، وكان الهدف منه حصول تركيا على الغاز الطبيعي والكهرباء والنفط الخام [1].

كان الاجتياح التركي لقبرص عام 1974 فرصة كبيرة للعراق لتقوية أواصر العلاقات مع تركيا ، اذ دعم العراق تركيا اثناء الأزمة القبرصية مالياً واقتصادياً ، كما استخدمت الناقلات الحوضية لنقل النفط ومشتقاته الى تركيا وهو ما دفع السياسيين الاتراك الى تقديم الشكر للعراق على موقفه الداعم لبلدهم ، لم يتوقف الدعم العراقي لتركيا عند هذا الحد، بل قدم الدعم السياسي لتركيا في هيئة الامم المتحدة ومؤتمرات السلم ومؤتمرات حركة عدم الانحياز والبرلمانات العالمية، استكمل العراق عام 1977 مد الأنبوب الناقل للنفط بين كركوك ويومرتاليك التركية [2].

انعكس تحسن علاقات البلدين السياسية على القطاعات الأخرى لاسيما التجارية والاقتصادية منها، اذ جرى عقد اتفاقيات جديدة عام 1976 شملت التعاون الفني – الاقتصادي في المجالات الصناعية والزراعة والنفطية والري والإسكان والأشغال العامة، كما كلفت لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات عام 1978، كما فتحت تركيا موانئها البحرية وطرق مواصلاتها البرية مع أوروبا لاستقبال البضائع المستوردة من قبل العراق ، وكنتاج لسياسات الانفتاح بين البلدين بلغ عدد الأتراك العاملين في القطاعات المختلفة داخل العراق اكثر من 15 الف عامل في أواخر السبعينيات[3].

---

[1] حسين عليوي عيشون، " العلاقات العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها :ايران نموذجا "، **مجلة جامعة الكوفة**، المجلد1، العدد 45 (الكوفة : 2017) ، ص75.

[2] حامد محمد طه السوداني ، " العلاقات العراقية – التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 8 ، العدد 24 (الموصل : 2009) ، ص6.

[3] عزيز جبر شيال ، مصدر سبق ذكره ، ص 42.

اعتمدت تركيا سياسة الحياد في علاقاتها مع العراق خلال حرب الخليج الاولى عام 1980 ويعود السبب في ذلك الى المنافع الاقتصادية التي ستجنيها من موقفها هذا ، اذ ارتفع حجم التبادل التجاري مع العراق وقفزت الصادرات التركية من 220 مليون دولار أميركي الى اكثر من مليار دولار ، كما حصلت الحكومة التركية على اكثر من 250 مليون دولار كرسوم لعبور النفط العراقي المصدر عبر أراضيها، كما جرى التوقيع على بروتوكول خاص بين البلدين لتنمية العلاقات التجارية – الاقتصادية ليحتل العراق آنذاك المرتبة الثانية في قائمة الدول التي تستورد البضائع والمنتجات التركية [1].

أبرمت الحكومتين العراقية والتركية في تشرين الاول 1984 اتفاقاً لتأمين حدودهما يسمح لكل طرف منهما بعد إشعار الطرف الاخر القيام بعمليات لمطاردة المسلحين المناوئين بعمق 20 كم داخل حدود البلد المقابل، اذ قامت تركيا بثلاث عمليات توغل داخل الاراضي العراقية في منتصف الثمانينيات لتعقب المعارضين لها ، وقد ادى انتهاء حرب الخليج الاولى في اب 1988 الى اصدار الحكومة العراقية قراراً بإعادة سلطتها في المحافظات الشمالية بعد الوهن الذي اصابها هناك لانشغالها بالحرب ، وازاء ذلك نزح مئات الالاف من سكان تلك المحافظات الى الأراضي التركية ، لتعلن تركيا الغاء الاتفاقية مع العراق من طرف واحد [2].

تأزمت العلاقات بين البلدين بعد ان اعلن رئيس الوزراء التركي "توركت اوزال" اواخر الثمانينيات فكرة اقامة فيدرالية بين اكراد تركيا واتراكها كمرحلة اولى ومن ثم تشمل جميع اكراد المنطقة ، اذ اتهم اوزال بسعيه الى تقسيم العراق الى ثلاث دول " كردية ، تركية ، عربية" واستغلال انشغال العراق بالحرب لضم الموصل الى تركيا وهو ما جرى رفضه من قبل الحكومة العراقية [3].ان بروز العراق كدولة اقليمية قوية في المنطقة وتعامل رئيس نظامه بغطرسة واستفزاز مع الدول التي وقفت الى جانبه في حرب الخليج الاولى دفع الولايات المتحدة الامريكية الى تهيئة الراي العام الدولي للتأثير عليه من اجل أسقاطه، فاعتمدت على تركيا التي تحولت من مواقفها الداعمة الى العراق الى موقف المعارض من خلال اتباع سياسة جديدة تمثلت في [4]:

---

[1] سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003 " ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 71 (بغداد : بلا) ، ص26.

[2] واثق محمد السعدون ، مصدر سبق ذكره ، ص6-7.

[3] ناهض محمد صالح ، " المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية – التركية" ،**مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، المجلد 2 ، العدد 2 (تكريت : 2015) ، ص141-142.

[4] سرى هاشم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 121.

1- اعتبار بقاء النظام العراقي على هرم السلطة تهديداً لأمنها القومي.

2- مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على العراق .

3- اعتماد المياه كورقة ضغط على النظام السياسي العراقي.

4- تلويح الإعلام التركي بحق بلاده في الموصل .

5- رغبة تركيا في لعب دور إقليمي جديد بعد انحسار دورها نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

في ايار 1990 زار رئيس الوزراء التركي "يلدرم اكبولوت" العراق وقد التقى بالمسؤولين العراقيين ، طالب الجانب العراقي بضرورة اتفاق البلدين على تقسيم عادل لمياه نهر الفرات لاسيما ان اكثر من 7 ملايين مواطن عراقي يعتاشون على مياه النهر ، وطالب بتشكيل لجنة ثلاثية (عراقية ، سورية ، تركية) لتقسيم مياه الفرات خلال مدة لا تتجاوز السنة [1].

اعتبر الغزو العراقي للكويت في اب 1990 نقطة التحول الجوهرية في السياسة الخارجية التركية ، اذ عمل الرئيس التركي " توركت اوزال" لإبراز دور بلاده في المنطقة من خلال الانضمام للتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق ودفع البرلمان الى اقرار قانون " توسيع الصلاحيات العسكرية" لفسح المجال للطائرات الأميركية لشن غاراتها على الأراضي العراقية انطلاقاً من قاعدة " انجرليك" معارضاً بذلك قيادات جيشه ومنهم رئيس الاركان " نجيب تورمتاي" الذي قدم استقالته في كانون الاول 1990[2] .

كانت التوقعات تشير الى تحسن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد فتحت أراضيها وقواعدها العسكرية لقوات التحالف الدولي، فضلاً الى الوعود التي قطعت لها فيما يتعلق بتسديد ديونها الخارجية ومنحها قروضاً من قبل صندوق النقد الدولي مقابل تقديم المساعدة في حرب الخليج الثانية، الا ان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تناسى ذلك ، لتدخل تركيا في ازمة مالية حادة فيما بعد كلفتها اكثر من 100 مليار دولار اميركي بفعل قطع علاقتها الاقتصادية مع العراق [3].

---

[1] احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص18.

[2] بيار مصطفى سيف الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 100.

[3] رواء زكي يونس، " مستقبل العلاقات العراقية التركية الايرانية 1923-2007" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، بلا ، بلا (الموصل : 2007) ، ص 102.

حاولت تركيا ملء الفراغ في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية وظهرت هذه الرغبة بصورة واضحة عام 1996 من خلال مشروع انشاء "منطقة عازلة" لحماية اراضيها من مسلحي حزب العمال الكردستاني ، الا ان هذا المقترح جرى رفضه من قبل الامم المتحدة لكونه يعمل على اقتطاع اجزاء من الاراضي العراقية ، كما طالبت الامم المتحدة تركيا باحترام السيادة العراقية والحفاظ على سلامة اراضيه ، لقد هدفت تركيا من هذا المشروع منع تواجد اية قوة اجنبية في المنطقة ، وهو ما يفسر رفضها للضربات العسكرية الامريكية على جنوب العراق عام 1996 اذ اكدت رئيسة الوزراء " تانسو شيللر" ان تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الامريكية " قاعدة انجرليك" لشن غارات على وسط وجنوب العراق [1].

عارضت القيادة السياسية في تركيا حرب الخليج الثالثة على العراق عام 2003 بالرغم من تحفظاتها على راس النظام وسياسته تجاه دول الجوار الا انها رأت فيه الوحيد القادر على ابقاء الاكراد في شمال العراق تحت السيطرة ، وقد تطابق هذه الرأي مع اراء المؤسسة العسكرية والمجلس الوطني الكبير الذي بدوره رفض استقبال القوات الاميركية على اراضيه ، الا ان الموقف التركي تغير سريعاً ورفع التحفظ على اسقاط النظام العراقي بعد استعانت الولايات المتحدة الاميركية بشمال العراق كقاعدة عسكرية لقواتها ، وزيارة قائد القوات الامريكية في الشرق الاوسط "جون ابي زيد" الى تركيا وتأكيده على اهمية الدور التركي في المنطقة ، اذا طرحت تركيا خطة عملها والتي ركزت على[2] :

- الحفاظ على وحدة العراق.
- ان لا يشكل العراق تهديداً عسكرياً لتركيا.
- عدم منح الاقليات ادارة منفصلة.
- الحفاظ على حقوق التركمان.
- ربط العراق اقتصادياً بتركيا.

(1) سداد مولود سبع ، المصدر السابق ، ص 27-28.

(2) المصدر نفسه ، ص 28- 29.

المطلب الثاني : **طبيعة علاقة البلدين خلال المدة** (2003-2014):

زار وزير الخارجية الامريكي " كولن باول" انقرة في الاول من نيسان 2003 لإعادة ترميم علاقات بلاده مع تركيا والتي تضررت بسبب الحرب على العراق ، والتقى باول بنظيره التركي " احمد داود اوغلو" واكد له على اهمية الدور التركي في هذه الحرب وان بلاده تحتاج القواعد العسكرية التركية لاستخدامها لنقل المساعدات الغذائية والانسانية للعراق ، وبالمقابل سيقدم الكونغرس الامريكي مساعدة مالية لأنقرة تقدر بمليار دولار امريكي ، من جانبه اكد غول على ان بلاده تأمل ان عدم استمرار هذه الحرب طويلاً ، وفي 24 نيسان 2003 اتصل رئيس الوزراء التركي " رجب طيب اردوغان" هاتفياً بالرئيس الامريكي "جورج بوش" وقدم له شكره على المساعدات المالية التي قدمها الكونغرس لبلاده [1].

ظهرت بوادر التدخلات التركية في العراق عندما القت القوات الامريكية القبض على 11 ضابطاً تركيا في محافظة " السليمانية" في 4 تموز 2003 كانوا يخططون لاغتيال محافظ "كركوك" الكردي الاصل ، ساهمت هذه العملية في اثارت الرأي العام التركي ، وهو ما دفع اردوغان الى عقد اجتماع طارئ بمستشاره العسكري " كوسكال كاراباي" لبحث القضية التي وصفها بأنها حساسة ، اما رئيس الاركان "حلمي اوزكوك" فقد عبر عن خيبة الامل بالولايات المتحدة الامريكية وان القوات المسلحة التركية تبحث في خياراتها للرد على سوء التصرف الامريكي ، الا ان الجانب الامريكي سرعان ما عمل الى تهدئة الامور من خلال احالة الموضوع الى القضاء مع تأكيده على اهمية تركيا كحليف استراتيجي له [2].

في 7 تشرين الاول 2003 وافق البرلمان التركي على نشر 12 الف جندي تركي في وسط العراق كجزء من قوات حفظ السلام ، في هذا الصدد عقد " اوغور زيال" نائب وزير الخارجية التركي اجتماعاً مع السفير الامريكي لدى بلاده " اريك ايدلمان" للتباحث حول ارسال القوات الى العراق وقد توصلوا الى ان الموافقة على الموضوع وتحديد عدد القوات ستكون من صلاحية الولايات المتحدة ومجلس الحكم الانتقالي حصراً ، وبعض

---

[1] لقمان عمر محمود النعيمي ، " القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية 2003–2006" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 4 ، العدد 8 (الموصل : بلا) ، ص3–4.

[2] المصدر نفسه ، ص7–9.

معارضة قوية من قبل الاطراف السياسية العراقية رفض مجلس الحكم الانتقالي في تشرين الثاني 2003 قرار ارسال القوات التركية معتبراً ذلك سيزيد من التوتر والاضطراب في المناطق التي ستنتشر فيها [1].

اعتمدت تركيا في منتصف عام 2004 سياسة جديدة في تعاملها مع العراق تستند الى الدبلوماسية الناعمة متعددة الاطراف ويكون الجانب الاقتصادي البوابة لهذه السياسة وابرز خطوات هذه الدبلوماسية[2] :

1- تحقيق التوازن في الساحة العراقية من خلال الحصول على الدعم الأمريكي للوقوف بوجه النفوذ الايراني.

2- التخلي عن ملاحقة حزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية.

3- بناء علاقات متينة مع اطراف العملية السياسية العراقية.

4- الابتعاد عن المطالبة بحقوق التركمان كونها لا تخدم السياسة التركية مستقبلاً.

بحلول 30 كانون الثاني 2005 اجريت الانتخابات العامة في العراق وحصلت الجبهة التركمانية على 3 مقاعد من اصل 275 مقعداً ، وهو ما اثار المسؤولين الاتراك الذين رفضوا هذه النتائج ، ووصف رئيس الوزراء "رجب طيب اردوغان" الانتخابات بانها " غير ديمقراطية وغير عادلة" وانها ستؤدي الى اعمال عنف واضطرابات بين التركمان والكرد في كركوك ، لكن سرعان ما تغير الموقف التركي بعد تلويح الولايات المتحدة الأمريكية لها بإمكانية استئناف مفاوضات انضمامها الى الاتحاد الاوربي شريطة عدم تدخلها في الشأن العراقي وقبول فيدرالية الاكراد في شمال العراق [3].

اثنى الرئيس "جلال الطالباني" في 21 نيسان 2005 على الموقف التركي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق واكد بانه سيعمل من اجل تعزيز اواصر العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية ، بالمقابل اعربت تركيا عن ارتياحها من التصريحات العراقية وشددت على المضي في تطوير علاقاتها مع العراق ، إذ التقى وزير الخارجية "هوشيار زيباري" بممثل تركيا في بغداد "اوغور جيليكول" الذي

---

[1] لقمان عمر محمود النعيمي ، " العلاقات العراقية – التركية 2002-2012 " ، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية** ، المجلد 10 ، العدد 32 (الموصل : بلا) ، ص149-151.

[2] عامر كامل احمد ، " مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003" ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 64 (بغداد : بلا) ، ص84-85.

[3] حنا عزو بهنان ، " العلاقات العراقية – التركية : دراسة سياسية اقتصادية " ، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية** ، المجلد 8، العدد 25 (الموصل : بلا) ، ص62.

نقل رسالة من حكومة بلاده تضمنت دعوة رسمية له لزيارة انقرة لغرض توقيع بروتوكول للتعاون على مستوى وزراء الخارجية [1].

ساهمت زيارة رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" في 7 اب 2007 الى العاصمة التركية انقرة ولقائه بنظيره "رجب طيب اردوغان" في تطوير شكل علاقات البلدين اذ تمخض عنها توقيع "مذكرة تفاهم" بين البلدين ركزت على عمل الطرفين من اجل الاستقرار والسلام في المنطقة ورفع مستوى التنسيق والتعاون فيما بينهم ازاء القضايا الامنية والاقتصادية[2].

في 17 تشرين الاول 2007 منح البرلمان التركي تفويضاً واسعاً لرئيس وزرائه "رجب طيب اردوغان" من اجل البدء بحملة عسكرية كبيرة داخل الاراضي العراقية من اجل ملاحقة عناصر تنظيم PKK ، بدأت العملية في 21 شباط 2008 واعلنت الحكومة العراقية رفضها وادانتها لهذه العملية كما طالب المتحدث باسم الحكومة العراقية القوات التركية بعدم استهداف المدنيين والبنى التحتية ، ووصف" نيجيرفان البرزاني" رئيس وزراء اقليم كردستان موقف بغداد بـ"الهزيل" واعلن ان حكومته اتخذت قراراً بالمقاومة اذ ما توغلت القوات التركية اكثر في اراضي الاقليم [3].

جاءت زيارة الرئيس "جلال الطالباني" الى انقرة في 7 اذار 2008 كبادرة منه لتقليص الفجوة السياسية بين البلدين واثمرت عن توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين البلدين تمخض عنها فيما بعد اتفاقية عرفت بـ " المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي – الامني" وقعت في بغداد بالتزامن مع زيارة رئيس الحكومة التركية الى بغداد في 10 تموز 2008 ، تركزت اليات عمل المجلس على[4]:

1- رئيساً وزراء البلدين هم من يترأسان المجلس.

2- وزراء خارجية البلدين هم من ينسقون عمل المجلس.

---

[1] المصدر السابق ، ص62-63.

[2] افراح ثائر جاسم حمدون ،" العلاقات العراقية- التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني والاستراتيجي" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 9 ، العدد 27 (الموصل : بلا) ، ص7.

[3] تلا عاصم فائق ، " اثر المتغير التركي في العلاقات العراقية – التركية " ،**مجلة دراسات دولية** ، العدد 24 (بغداد : بلا) ، ص 209.

[4] افراح ثائر جاسم حمدون ، مصدر سبق ذكره ، ص7-8.

3- وزراء التجارة والطاقة والامن والموارد المائية في البلدين هم اعضاء المجلس.

4- اجتماعات المجلس سنوية .

اعتبر العراق ان تركيا هي المنفذ والشريان الرئيس لتصدير نفطه عن طريق الانابيب تنقله وتمر بأراضيها وصولا الى موانئ البحر المتوسط ، فيما ترى تركيا ان من الضروري استمرارها كلاعب مهم وحيوي في الاراضي العراقية وهو ما يتطلب منها عقد المزيد من الشراكات مع العراق لاسيما في مجالي الاستثمار والاعمار، وهو ماتم تتويجه في 24 اذار 2009 بعقد مذكرة للتفاهم عرفت بـ الاقتصاد الشامل بين البلدين في قطاعات الصناعة الانشائية والكهربائية والهندسية والغذائية الى جانب استمرار التعاون في مجال الموارد المائية ، ان مذكرات التفاهم بين البلدين بلغت ذروتها اواخر 2009 اذ جرى توقيع ما يقارب من 40 مذكرة في مجالات متعددة[1].

ان استمرار حالة الصراع مسلحي PKK وتركيا دفع الاخيرة الى الضغط على الحكومة العراقية من اجل ايجاد مخرج لهذه المشكلة ، وكان من نتائج الضغوطات التركية تشكيل لجنة ثلاثية من العراق وتركيا والولايات المتحدة الامريكية للتباحث حول اغلاق ملف PKK ، حضر الجلسات عن الجانبين التركي وزير الداخلية "بشير اتلاي" والعراقي مسؤول الامن الوطني " شيروان الوائلي" وقد اتفق الطرفين على تفعيل عمل اللجنة على الارض من خلال قطع التمويل والدعم لمقاتلي التنظيم من قبل القرى العراقية وتبادل المعلومات الاستخباراتية [2].

تراجعت علاقات البلدين واصابها الكثير من التأزم لاسيما بعد فشل السيد" اياد علاوي" في تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات 2010 ، واصدار حكومة السيد " نوري المالكي" مذكرة لاعتقال نائب رئيس الجمهورية "طارق الهاشمي" بعد سفره الى انقرة بتهمة " الارهاب" ، وقد ظهرت صورة التأزم والتشنج في العلاقات بعد تصريح السيد " نوري المالكي" لصحيفة "وول ستريت جورنال" بان العراق يريد التعاون الاقتصادي مع تركيا ويرفض تدخلها في الشؤون السياسية ، ان من اسباب ذلك [3]:

---

[1] عباس فاضل عطوان ، " العلاقات العراقية-التركية وتأثيرها على اقليم كردستان 2003-2007"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد 18 (تكريت : 2018) ، ص165.

[2] تلا عاصم فائق ، مصدر سبق ذكره ، ص210.

[3] عباس فاضل عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 165-166.

- زيارة " احمد داود اوغلو" وزير الخارجية التركي الى مدينة كركوك ولقائه مسؤوليها.
- استمرار نشاط PKK في الاراضي العراقية.
- اتهام " أردوغان" للحكومة العراقية بانها تتصرف بشكل " إقصائي" .
- اتفاق إقليم كردستان مع تركيا بشأن تجهيزها بالغاز الطبيعي بما يقارب 10مليار متر سنوياً.

استمرت حالة التصعيد السياسي بين البلدين لاسيما بعد سقوط قذائف هاون بالقرب من السفارة التركية في العاصمة بغداد ، وقد جاءت بعد تصريحات رئيس الوزراء " نوري المالكي" بأن بلاده قادرة على احراج الحكومة التركية داخل اراضيها في حال استمرار سياستها التدخلية في العراق ، فيما أشار اردوغان بأنه يخشى من ان يتحول العراق الى نسخة سورية ثانية ، ان تصاعد التصريحات بين البلدين دفع الناطق باسم الحكومة العراقية الى القول بأن تركيا تتحول شيئا فشيئاً الى دولة معادية للعراق والسبب هي سياسات رئيس وزرائها الذي يعيش حالة من الاوهام لفرض نفوذه على دول المنطقة[1].

تصاعدت حدة التوتر في علاقات البلدين عام 2012 بعد ان استضافت انقرة "طارق الهاشمي" نائب الرئيس العراقي الذي صدر عليه حكماً غيابياً بالإعدام لمشاركته في اعمال "ارهابية" اذ وصفت الحكومة التركية هذه التهم بالفبركة والاستهداف السياسي، وهو الامر الذي دفع الخارجية العراقية لاستدعاء السفير التركي لديها لتعبر عن رفضها تدخل بلاده في الشأن الداخلي ، وكرد على ذلك استدعى وكيل وزارة الخارجية التركية "فريدون اوغلو" السفير العراقي "عبدالامير ابوطبيخ" ليؤكد على رفض حكومته لانتقادات الساسة العراقيين تصريحات "رجب طيب اردوغان" الذي طالب القادة السياسيين العراقيين بالتصرف بحسن نية والعودة الى الضمائر والقلوب [2].

كان لقيام الثورة السورية اثراً كبيراً في تعميق حالة الخلاف العراقي– التركي ، اذ دعمت تركيا المعارضة السورية في البداية كما طالبت المجتمع الدولي بضرورة تغيير نظام بشار الاسد لكن سرعان ما تغير هذا الموقف ، واصبح اهتمام الحكومة التركية منصباً مناجل منع قيام اية تكتلات كردية على حدودها تقودها

[1] عامر كامل احمد ، المصدر السابق ، ص 87–88.

[2] لقمان عمر محمود النعيمي ، " العلاقات العراقية – التركية 2002–2012 " ، المصدر السابق ، ص174.

قوات "سورية الديمقراطية" المعروفة بـ قسد، على العكس من الموقف العراقي الذي كان مسانداً لموقف الحكومة السورية الرافض لجميع اشكال التغيير واصفاً اياه بانه حالة تمرد مرتبطة بأجندات خارجية [1].

ساهمت حالة الاحتجاج والتظاهر في أواخر 2013 في المناطق الغربية من العراق الى مسارعة الحكومة العراقية لمحاولة انهائها ومنعها من التوسع ،اذ وصف رئيس الحكومة "نوري المالكي" المظاهرات بانها مندسة ومدفوعة بأجندات واهداف خارجية من قبل دول اقليمية لا تريد للعراق الخير ، وهو الامر الذي رفضته تركيا واعتبرتها محاولة لتشويه المظاهرات التي خرجت من اجل مطالب مشروعة [2] .

المطلب الثالث : **علاقات البلدين بعد** 2014 **ومستقبلها** :

ساهمت سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل وبعض المحافظات العراقية في 11 حزيران2014 في تقليص حجم الصادرات التركية الى العراق ، اذ توقف تصدير البضائع الى مناطق وسط وجنوب البلاد ، وانخفض عدد شاحنات نقل البضائع القادمة الى العراق الى اقل من (1550) شاحنة يومياً بعدان كان يزيد عن (2300) شاحنة يومياً أي ما يعادل (70،000) شاحنة شهرياً ، كما ازدادت التعقيدات والتدابير الامنية تجاه تلك الشاحنات في الحدود العراقية ، وارتفعت نسبة المخاطر على السائقين في مناطق التماس ، الامر الذي دفع تركيا الى الاعتماد على طرق بديلة لإيصال تلك البضائع منها طريق "تركيا–ايران–جنوب العراق" و"اربيل – ايران–جنوب العراق" [3].

حاولت تركيا اعادت علاقاتها من جديد مع العراق بعد فترة من التدهور والانحدار ، اذ رأت في حكومة السيد "حيدر العبادي" فرصة لإعادة ترميم هذه العلاقات ، من خلال عملها على ترتيب الملفات الداخلية والاستجابة لمطالب المحافظات الغربية والتوصل الى تفاهمات مع حكومة الاقليم مما يسهم في استقرار البلاد، اذ التقى ممثلي الحكومتين في اواخر تشرين الثاني 2014 من اجل العمل على تجاوز الخلافات وايجاد حلول للقضايا العالقة مع عمل الجانبين على تطوير التعاون في الجانب الامني وتبادل المعلومات

---

[1] سيد ابو زيد ،" مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران" ، **مجلة شؤون تركية**، العدد 176 (القاهرة :2018) ، ص30.

[2] علاء مصطفى ، " السيميائية في الخطاب السياسي : دراسة في تحليلية لخطابات رئيس الوزراء للفترة من 2013–2014"، **مجلة الباحث العلمي** ،العدد 24 (بغداد : 2014) ، ص77.

[3] علي حسين باكير ، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية" ، ص6–7. PDF

فيما يتعلق بمكافحة التنظيمات الارهابية ومنها داعش بالإضافة الى التعاون في الجانب العسكري والنهوض بالقطاع الاقتصادي العراقي [1].

أدت سيطرة تنظيم داعش على "مصفى بيجي النفطي" الى تقليص كمية المشتقات النفطية المصدرة الى تركيا بنسبة 5% وهو ما دفع شركة " تباو" النفطية التركية الى تعليق اعمالها في العراق وسحب جميع موظفيها لكونها تعمل في مناطق غير مستقرة امنياً ، الامر الذي جعل الحكومة التركية تدخل في ازمة داخلية نتيجة لارتفاع اسعار المشتقات النفطية ، اذ ان ارتفاعاً بمقدار (10) دولارات يكبد الاقتصاد التركي خسائر تترا وح ما بين (300–450) مليون دولار ، كما ادت هذه الازمة الى ارتفاع مستويات التضخم في البلاد الى (0،5%) وتدني حجم النمو الاقتصادي بنسبة (0،3%)، كما قدرت وزارة الاقتصاد حجم الخسائر للشركات التركية بحوالي(3) مليار دولار ، واشار " مجلس الاعمال العراقي – التركي" (DEIK) ان استمرار هذا الوضع سيرفع خسائر الصادرات التركية الى اكثر من (9) مليار دولار [2].

انتهجت الحكومة التركية سياسة " القوة الصلبة" تجاه التنظيمات المعادية لها بعد تفجيرات مدينة "سروج" في ولاية " اورفة" على الحدود مع سوريا في اواسط تموز 2015 ، وساهم اللقاء بين الرئيس الامريكي "باراك اوباما" بنظيره التركي "رجب طيب اردوغان" في اتفاق الجانبين على التعاون العسكري تحت مظلة " التحالف الدولي"، وقد جاء التوغل التركي في مدينة "بعشيقة" 4 كانون الاول 2015 تطبيقاً لهذه السياسة ، اجتمعت القوى السياسية العراقية واكدت على رفض التدخل التركي في الأراضي العراقية ، وقد طالب السيد "حيدر العبادي" تركيا باحترام السيادة العراقية وسحب قواتها على وجه السرعة ، فيما انتهجت الخارجية العراقية الطرق الدبلوماسية للوقوف بوجه هذا التدخل وقدمت شكوى رسمية الى "مجلس الأمن" في 12 كانون الاول 2015 [3].

---

[1] علي حسين باكير ، "تركيا الثابت والمتحول في الدور والنفوذ" ، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة : 2019)، ص4. PDF

[2] علي حسين باكير ، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية" ، المصدر السابق ، ص7–8.

[3] رائد الحامد ، "تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة" ، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة : 2015)، ص3.

حاولت الحكومة التركية ان تظهر للرأي العام الدولي شرعية وقانونية تدخلها العسكري في الاراضي العراقية من خلال مجموعة من التبريرات [1] :

-القضاء على تنظيم داعش الارهابي .

-دعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد الارهاب.

-التعاون المشترك من خلال تقديم الدعم بالمعدات العسكرية والتدريب للقوات العراقية.

-حماية قواتها في معسكر التدريب القريب من "بعشيقة".

ان التوغل التركي في الاراضي العراقية هو مؤشر على طبيعة العلاقة بين الحكومة التركية ونظيراتها الاقليمية ، اذ ان الدعم الكردي للموقف التركي يعود الى تطور الشراكة بين حكومة الاقليم وانقرة ويعود ذلك الى[2] :

- المنافع المتبادلة اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً .
- زيارة السيد "مسعود البرزاني" الى انقرة .
- استمرار تدفق نفط الاقليم بصورة مستقلة الى تركيا.
- تعاون حكومة الاقليم مع تركيا في عملياتها ضد تنظيم PKK.

في اذار 2016 هدد الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" باجتياح مدينة "سنجار" العراقية وجعلها جزءً من عمليات "درع الفرات" وذلك لما يشكله تواجد PKK في هذه المنطقة من خطر على الامن القومي التركي فضلاً الى تشكيله خط رابط بين جبل " قنديل" وجبال "سنجار" من جهة مع " قوات سوريا الديمقراطية" PYD على الجانب الاخر من الحدود مع سوريا ، واستخدامه لنقل المسلحين والمعدات اللوجستية التي تستخدم لضرب الاراضي التركية ، وصولاً الى " تلعفر" ، الامر الذي انتهى باتفاق مع حكومة الاقليم بأنشاء قاعدة عسكرية على قمة جبل "سنجار" في 12 تموز 2016 [3].

---

[1] عادل عبد حمزة ثجيل ، " دوافع واهداف التوغل التركي واثره في العلاقات العراقية – التركية" ، ص7. PDF

[2] مركز البيان للدراسات والتخطيط ،**"الوجود التركي في شمال العراق واثاره الاقليمية واسعة النطاق"** ،2016 ، ص10.

[3] عثمان الصباغ ، " العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي" ، **مجلة رؤية تركية** (إسطنبول : 2019)، ص54.

ادت مطالبات السيد "مسعود البرزاني" (زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني) بأجراء استفتاء شعبي لمواطني اقليم كردستان العراق من اجل اعلان الاستقلال عن البلاد في 25 ايلول 2017 الى التقارب بين بغداد وانقرة ، اذ رات تركيا في هذا الموقف تحدياً لها اذ اصبحت في مازق كبير لاسيما ان هذه المطالبات صدرت من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تعده حليفاً لها ، كما ان انفصال الاقليم هو تهديد لأمنها القومي ولثوابت سياستها الخارجية تجاه العراق ، وهو فشل لها لعدم قدرتها على استغلال قواتها في العراق كورقة للضغط السياسي ، الامر الذي دفعها الى التقارب اكثر مع حكومتي بغداد وطهران التي كانت اكثر خشية من انتقال العدوى اليها ، لقد اسهم التعاون الثلاثي بين بغداد– انقرة– طهران في افراغ هذا الاستفتاء من محتواه لتتحسن العلاقات العراقية– التركية مرة اخرى [1].

كان للدور التركي الداعم لحكومة بغداد اثناء ازمة الاستفتاء في اقليم كردستان اثراً كبيراً في اعادة الحوار السياسي بين بغداد وحكومة الاقليم ، اذ اجتمع السيد "مسعود البارزاني" والسيد "حيدر العبادي" في اربيل في 9 اذار 2018 وكان من نتائج هذا الاجتماع [2]:

–اعادة فتح مطارات الاقليم الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية.

–دفع رواتب موظفي الاقليم.

–اجراء تدقيق شامل لحسابات حكومة الاقليم.

وفقاً لتصريحات رسمية تركية في اواخر حزيران 2018 فأن بلادهم تمتلك (11) قاعدة عسكرية في مناطق شمال العراق تستخدمها لغرض محاربة التنظيمات المعادية لها قبل صولها الى اراضيها ،الا ان تقارير اخرى توكد ان تركيا تمتلك اكثر من (19) قاعدة عسكرية في العراق مقسمة لقسمين عسكرية واستخباراتية تضم قرابة (3000) جندي ، شكل العام 2019 بداية جديدة لعلاقات ايجابية بين البلدين لاسيما بعد ان تم انتخاب "برهم صالح" رئيساً للجمهورية وتكليف "عادل عبد المهدي" برئاسة الحكومة ، اذ توالت الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين وكانت البداية بزيارة "برهم صالح" تركيا لمرتين في (كانون الثاني) و(ايار) ، فيما زار "مولود تشاويش اوغلو" وزير الخارجية التركي بغداد في (نيسان) وتجول في محافظات

[1] علي حسين باكير ، "تركيا الثابت والمتحول في الدور والنفوذ" ، المصدر السابق ، ص4–5.

[2] مركز دراسات الشرق الأوسط ، " **العراق ومناطقه : مستقبل اقليم كردستان بعد الاستفتاء**" ، 2018 ، ص8.

(البصرة ، اربيل) وزار "عادل عبد المهدي" تركيا في (ايار) اعقبه "رجب طيب اردوغان" في زيارة الى بغداد في كانون الاول 2019 [1].

ركزت اجتماعات " المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي" بين البلدين والذي تواصلت اجتماعاته الدورية على مجموعة من القضايا من بينها [2] :

- الامن وما يتعلق به من محاربة التنظيمات الارهابية .
- القطاع التجاري ورفع مستوى التبادل التجاري الى (20) مليار دولار.
- ملف اعادة اعمار العراق اذ تعهدت تركيا بتقديم منح وقروض تصل الى (5) مليار دولار لهذا الجانب ، بالإضافة الى توسيع عمل شركاتها العاملة في قطاع البناء داخل العراق .

حاولت تركيا لعب دور رئيس في مدينة " كركوك" من خلال العمل على اعادة اعمارها وتحقيق الاستقرار فيها وجعل ادارتها من قبل سكانها ، وقد عمل السفير التركي "فاتح يلدز" على تقديم طلبات موجهة للحكومة في بغداد من اجل الموافقة على فتح " قنصلية تركية في كركوك" واكد على ان كركوك "مدينة خاصة لوجود اشقائنا التركمان الذين تربطهم مع تركيا روابط دم ونسب" ، زار "يلدز" كركوك مرتين وطالب بتسهيل عمل المستثمرين الاتراك في المدينة لاسيما في مجالي الاقتصاد والبنية التحتية [3] .

تصاعدت حدة الخلاف بين ايران وتركيا فيما يتعلق بالملف العراقي وذلك لان كلا الطرفين يعدان العراق ساحة مهمة للنفوذ وتوازن القوى ، رأت حكومة طهران ان نفوذها يتراجع في العراق لصالح تركيا لاسيما بعد الاحتجاجات الشعبية في 1 تشرين الاول 2019 والتي شملت بغداد والمحافظات الجنوبية ، واستقالة حكومة السيد "عادل عبد المهدي" التي قبلها البرلمان في 1 كانون الاول 2019 ، ومجيء حكومة جديدة برئاسة السيد "مصطفى الكاظمي" السياسي المستقل والذي يعمل على اقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار ، واستغلال تركيا هذا التغيير الحكومي بإعلان اتفاقها مع حكومتي بغداد والاقليم لتطهير مدينة سنجار من

---

[1] علي حسين باكير ، "تركيا الثابت والمتحول في الدور والنفوذ"، ص6.

[2] المصدر نفسه ، ص7.

[3] عثمان الصباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص56.

عناصر PKK ، اذ استشعرت طهران الريبة والقلق من ذلك وعدته تأسيس للتواجد في المنطقة على المدى البعيد مثلما فعلت مع مناطق الشمال السوري والمناطق الجبلية من مدينة دهوك العراقية[1].

زار رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" انقرة في 14 ايار 2020 الى جانب وفد وزاري كبير والتقى بالرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" وقد كان من نتائج هذه الزيارة [2]:

-توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي وفقاً لضريبة الدخل.

-توقيع اتفاقية منع التهرب الضريبي .

-توقيع مذكرة للتعاون الثقافي بين البلدين.

-الاتفاق على عقد الاجتماع الرابع لمجلس التعاون الاستراتيجي عام 2021.

-التنسيق والتعاون لمكافحة الجماعات الارهابية.

ادى انتشار فايروس كورونا (COVID-19) الى توقف عجلة الاقتصاد العالمي الامر الذي ادى الى انخفاض الطلب على المشتقات النفطية مما جعل اسعار النفط تتذبذب وتنخفض الى مستوى اقل من (20) دولار للبرميل الواحد وهو ما ادخل البلاد في ازمة اقتصادية لاسيما بعد توقف صادرات البلاد عن طريق ميناء جيهان التركي ، اذ قدرت خسائر الاقتصاد العراقي (50%) من ايرادات النفط للنصف الاول من عام 2020 ، شكل هذا الامر كارثة للحكومة العراقية التي عجزت عن دفع رواتب موظفيها ، وعملت على معالجة هذا العجز من خلال الاستدانة من المصارف الداخلية والخارجية وكانت المصارف التركية من المصادر التي لجاءت اليها لسد هذا العجز [3].

استثمرت الحكومة التركية قضية المياه من اجل دعم قطاعها الاقتصادي بعد عام 2021 ، من خلال مشاريعها التي اقامتها واستمرت بتوسيعها على نهري دجلة والعراق والتي تسهم في ري اراضي تصل الى (1،7) مليون دونم وانتاج ما يزيد عن (27) مليار كيلوواط في الساعة الواحدة من الكهرباء غير مهتمة لما سيشكله هذا الاستغلال الكبير لموارد النهرين من مشاكل على الجانب العراقي الذي يعتمد بنسبة (98%) على مياه دجلة والفرات ، وهو ما جعل احتياطي السدود العراقية من المياه ينخفض الى اقل من (50%)

---

[1] مركز البيان للدراسات والتخطيط ، "**هل ستكون ايران وتركيا على مسار التصادم في العراق**"، 2021، ص4.

[2] مركز دراسات الشرق الأوسط ،"**زيارة الكاظمي الى تركيا ومستقبل العلاقات العراقية التركية**"، 2020، ص2-3.

[3] فاتح موصلو ، " الحكومة الجديد في العراق والسيناريوهات المحتملة"، **مجلة رؤية تركية** (اسطنبول : 2020)، ص138.

وجعل البلاد تدخل في ازمة جفاف وتصحر غير مسبوقة بالرغم من المطالبات الرسمية العراقية بزيادة الاطلاقات المائية لكن تركيا كانت ترفض ذلك وهو ما جعل مشكلة المياه من القضايا العالقة مع الجانب التركي [1].

لم تتوقف الخروقات التركية للأراضي العراقية اذ اعلنت عن عملية عسكرية اطلقت عليها " قفل المخلب" استكمالاً لعمليتي "مخلب النمر" و"مخلب النسر" اللذان اطلقتهما عام 2020 لملاحقة مقاتلي PKK ، اذ قصفت المدفعية مصيف قرية "برخ" في ناحية "دركار" التابعة لقضاء " زاخو" في محافظة "دهوك" في 22 تموز 2022 وسقط على اثره (9) قتلى و(33)جريحاً جميعهم من السياح القادمين من وسط وجنوب العراق ، ادانت الحكومة العراقية الهجوم واعتبرته انتهاكاً للسيادة وتهديداً للمواطنين الامنين ، وشكل رئيس الوزراء لجنة لتقصي الحقائق في مكان الهجوم واكد ان العراق يحتفظ بحق الرد على الانتهاكات التركية ، فيما ندد الرئيس "برهم صالح" بهذا الهجوم واعتبره "منافياً للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار" [2].

نفت تركيا مسؤوليتها عن الحادثة واكدت ان عناصر PKK هم من قاموا بالقصف الا ان الحكومة العراقية رفضت الادعاء التركي ، وقد اشار السيد "هوشيار زيباري" بإمكانية ان يكون القصف من داخل الاراضي التركية ، وقد اعلنت فصائل عراقية مهاجمة مرابض المدفعية التركية في قاعدة "بامرني" القريبة من دهوك بطائرات مسيرة من نوع "مراد 5" ثابتة الجناح ، اعقبه هجوم اخر على قاعدة "زليكان" التركية القريبة من "بعشيقة" وقد تبنى الهجوم فصيل مسلح اطلق على نفسه " المقاومة الاسلامية – لواء احرار العراق" وقد اشار في بيانه الى ان العملية جاءت "ثأراً للشهداء الذين مستهم صواريخ غدر الاحتلال التركي في دهوك" [3].

حاولت تركيا اعادة نفسها الى الساحة السياسية العراقية من خلال دعوتها للكتل السياسية الى ضبط النفس والاسراع بتشكيل حكومة واسعة التمثيل ، مع ضرورة الابتعاد عن العنف والمحافظة على النظام والتصرف بحكمة وروية ، لاسيما بعد ان وصلت العملية السياسية في البلاد الى طريق مسدود مع استمرار

---

[1] مركز البيان للدراسات والتخطيط ، " **نهج تركيا واهدافها الجسيمة ازاء العراق**" ، 2022، ص7.

[2] محمود حسن ، هجوم صاروخي تركي على دهوك ، 2022 ، متاح على الرابط :
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/. 20/07/2022

[3] محمد علي، تداعيات قصف دهوك : استهداف قاعدتين تركيتين ، 2022، متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/politics.

حالة الانقسام بين الكتل السياسية الى تيارين : الاول يتمثل في التيار الصدري ومناصروه ، والثاني الاطار التنسيقي المتمسك بمرشحه السيد "محمد شياع السوداني" [1].

ما ان نالت حكومة السيد " محمد شياع السوداني" ثقة البرلمان في 27 تشرين الاول 2022 حتى سارعت الحكومة التركية الى ترحيبها بتولي الحكومة الجديدة مهامها ومتمنية لرئيس الحكومة التوفيق في مهمته ، واشار البيان الى ان تركيا مستعدة للتعاون مع حكومة السيد السوداني ، وانها ترى بان هذه الحكومة قادرة على تلبية متطلبات الشعب بما يحقق له الاستقرار والسلام والازدهار [2].

جاءت زيارة السيد السوداني الى انقرة في 20 أذار 2023 مع وفد رسمي بعد ان تلقى دعوة من قبل الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" في 10 كانون الثاني 2023 ، وقد اكد السوداني ان " الزيارة لتركيا تكتسب أهمية خاصة في هذا التوقيت تحديداً مع التطورات الإيجابية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على صعيد تعزيز التعاون بين دوله ، وحشد الجهود من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي ودفعه قدما ، وحل الخلافات استناداً الى منهجية الحوار المتعقل الذي يغلب المصلحة ويعلى من شأن التعاون بين الجيران بغية تحقيق مصالح الشعوب" .[3]

وخلال المؤتمر الصحفي الختامي الذي عقده الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" مع السيد " محمد شياع السوداني" اعلن اردوغان عن زيادة الحصة المائية للعراق وذلك لما يعانيه من قلة الأمطار والتغيير المناخي بقوله " قررنا زيادة كمية الاطلاقات المائية صوب نهر دجلة لمدة شهر واحد"[4].

ومما تقدم يمكن القول بأن مستقبل العلاقات العراقية– التركية لا يتعدى ثلاثة سيناريوهات تحدد شكل هذه العلاقة :

---

[1] شفق نيوز ، تركيا تطرح رؤيتها لشكل الحكومة المقبلة ، 2022، متاح على الرابط : https://shafaq.com/ar .

[2] وكالة الانباء العراقية ، تركيا ترحب بنيل حكومة السوداني ثقة البرلمان ، 2022 ، متاح على الرابط :
https://www.ina.iq/168885--.html.

[3] سوار احمد ، السوداني يبدا زيارة رسمية الى تركيا ، 2023، متاح على الرابط :
https://www.kurdistan24.net/ar/s

[4] شفق نيوز ، السوداني يختتم زيارته الى تركيا ، 2023، متاح على الرابط : https://shafaq.com/ar/ .

1- **السيناريو الاول : استمرار حالة العلاقات على ماهي عليه** من دون حدوث أي تطورات جديدة على شكل هذه العلاقة وذلك لوجود العديد من القضايا والملفات العالقة منها مشكلة الإطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات والتي تستخدمها تركيا كورقة ضغط بين الحين والاخر ضد الحكومات العراقية المتعاقبة لتمرير سياسات معينة ، التدخلات العسكرية المستمرة وعدم احترام السيادة العراقية بحجة ملاحقة عناصر PKK والتنظيمات المعادية لتركيا ، مشكلة كركوك ووضع التركمان فيها والتي تتخذها تركيا حجة للتدخل في شؤونها ، القواعد العسكرية التركية في دهوك وشمال شرق نينوى تدخل تركيا في المشهد السياسي من خلال تقديمها الدعم لبعض القوى السياسية ،رغبة تركيا في لعب دور سياسي مهم في العراق موازي للدور الايراني والامريكي ، الاطماع التركية في الموصل وكركوك ، اعتبار العراق سوقاً اقتصادياً لصادراتها ،الاستفادة من مصادر الطاقة التي يملكها العراق. قضية نفط الإقليم المصدر عبر الموانئ التركية بدون موافقة الحكومة المركزية.

2- **السيناريو الثاني : تطور العلاقات العراقية – التركية** ويعود السبب في ذلك الى :

حفاظ تركيا على الامن الجيوسياسي العراقي والتعامل معه كوحدة واحدة لأنها تعلم ان تقسيم العراق سيؤدي الى تمزيق المنطقة بما فيها تركيا، التوصل لاتفاق بين البلدين بشان زيادة الإطلاقات المائية الواصلة الى العراق ، التعاون في المجال الأمني واحترام السيادة العراقية، عدم التدخل في شؤون كركوك والموصل ،سحب القواعد العسكرية من الأراضي العراقية ، تنظيم التبادل في مجالي الطاقة والاقتصاد من خلال اتفاقيات رسمية ،تحول تركيا من لاعب إقليمي في الساحة السياسية العراقية يسعى لتحقيق اهدافه الى دولة داعمة للعراق، معالجة قضية PKK المتواجدين في جبال قنديل.

3- **السيناريو الثالث: تراجع وتدهور العلاقات بين البلدين** ويعود السبب فيذلك الى :تقليص الاطلاقات المائية الواصلة للعراق، استمرار التدخلات العسكرية في الاراضي العراقية وعدم اغلاق قواعدها العسكرية، استمرار التدخل في شؤون مدينة كركوك والمطالبة بحقوق التركمان ،محاولة تركيا زيادة نفوذها في العراق والعمل على تحقيق توازن مع الدول الاقليمية ،استخدام الاراضي العراقية كمنطلق للمحافظة الامن القومي التركي . ووفقاً لما سبق فأن السيناريو الاول (استمرار العلاقات على ماهي عليه) هو الاقرب للتحقق على المستوى القريب والمتوسط وذلك لتعدد الملفات الشائكة بين البلدين ولصعوبة ايجاد حلول لها خلال فترة قصيرة.

الخاتمة :

تعد العلاقات العراقية – التركية واحدة من اعمق واعقد العلاقات على مستوى المحيط الإقليمي منذ قيام المملكة العراقية والجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى، اذ تأثرت هذه العلاقات بسياسات وقرارات صناع القرار في كلا البلدين ، فلم تكن هذه العلاقات على مستوى واحد بل تخللتها العديد من مراحل التدهور والصعود، فبينما نظمت بالاتفاقيات والمعاهدات في بداياتها تخللتها أيضا انتكاسات وحالات من التأزم وصلت فيه الى حد القطيعة ، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة القضايا التي واجهتها علاقات البلدين في ما يتعلق بالحدود وأزمة المياه و انتقال المقاتلين الأكراد عبر الأراضي العراقية.

Conclusion:

The Iraqi-Turkish relations are considered one of the deepest and most complex relations at the level of the regional environment since the establishment of the Kingdom of Iraq and the Republic of Turkey after the First World War، as these relations were affected by the policies and decisions of decision-makers in both countries. And the rise، while it was organized by agreements and treaties in its infancy، it was also punctuated by setbacks and cases of crisis that reached the point of estrangement، and the reason for that is due to the nature of the issues faced by the two countries' relations with regard to borders، the water crisis، and the movement of Kurdish fighters across Iraqi territory.

المصادر :

1-حنا عزو بهنان ، " العلاقات النفطية العراقية – التركية 1977-2001" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، العدد 5 (الموصل : 2006) .

2-بيار مصطفى سيف الدين ، " اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين" ، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية** ، المجلد 4 ،العدد2 (كركوك : 2009) .

3-عزيز جبر شيال ، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية** ، المجلد 5، العدد 1 (القادسية : 2012) .

4-سرى هاشم محمد ، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل " ، **مجلة جامعة ذي قار** ، المجلد 5 ، العدد 1 (الناصرية : 2009) .

5-واثق محمد السعدون ، " البعد الامني في العلاقات العراقية – التركية" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 9، العدد 27 (الموصل : 2009).

6-احمد نوري النعيمي ، " العلاقات العراقية – التركية في مجال المياه " . pdf

7-حسين عليوي عيشون ، " العلاقات العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها :ايران نموذجا " ، **مجلة جامعة الكوفة** ، المجلد 1 ، العدد 45 (الكوفة : 2017) .

8-حامد محمد طه السوداني ، " العلاقات العراقية – التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 8 ، العدد 24 (الموصل : 2009) .

9-سداد مولود سبع ، " محددات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003 " ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 71 (بغداد : بلا).

10- ناهض محمد صالح ، " المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية – التركية" ،**مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، المجلد 2 ، العدد 2 (تكريت : 2015) .

11- رواء زكي يونس، " مستقبل العلاقات العراقية التركية الايرانية 1923-2007" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، بلا ، بلا (الموصل : 2007).

12- لقمان عمر محمود النعيمي ، " القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية 2003-2006" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 4 ، العدد 8 (الموصل : بلا) .

13- لقمان عمر محمود النعيمي ، " العلاقات العراقية – التركية 2002-2012 " ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 10 ، العدد 32 (الموصل : بلا) .

14- عامر كامل احمد ، " مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003" ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 64 (بغداد : بلا) .

15- حنا عزو بهنان ، العلاقات العراقية – التركية : دراسة سياسية اقتصادية، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 8، العدد 25 (الموصل : بلا).

16- افراح ثائر جاسم حمدون ،" العلاقات العراقية- التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني والاستراتيجي" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ، المجلد 9 ، العدد 27 (الموصل : بلا) .

17- تلا عاصم فائق ، " اثر المتغير التركي في العلاقات العراقية – التركية " ،**مجلة دراسات دولية** ، العدد 24 (بغداد : بلا).

18- عباس فاضل عطوان ، " العلاقات العراقية–التركية وتأثيرها على اقليم كردستان 2003–2007"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد 18 (تكريت : 2018) .

19- سيد ابو زيد ،" مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران" ، **مجلة شؤون تركية**، العدد 176 (القاهرة :2018).

20- علاء مصطفى ، " السيميائية في الخطاب السياسي : دراسة في تحليلية لخطابات رئيس الوزراء للفترة من 2013-2014"، **مجلة الباحث العلمي** ،العدد 24 (بغداد : 2014).

21- علي حسين باكير ، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية". PDF

22- علي حسين باكير ، "تركيا الثابت والمتحول في الدور والنفوذ" ، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة : 2019). PDF

23- رائد الحامد ، "تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة" ، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة : 2015).

24- عادل عبد حمزة ثجيل ، " دوافع واهداف التوغل التركي واثره في العلاقات العراقية – التركية". PDF

25- مركز البيان للدراسات والتخطيط ،"**الوجود التركي في شمال العراق واثاره الاقليمية واسعة النطاق**" ،2016.

26- عثمان الصباغ ، " العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي" ، **مجلة رؤية تركية** (اسطنبول : 2019).

27- مركز دراسات الشرق الاوسط ، " **العراق ومناطقه : مستقبل اقليم كردستان بعد الاستفتاء**" ، 2018 .

28- مركز البيان للدراسات والتخطيط ، "**هل ستكون ايران وتركيا على مسار التصادم في العراق**"، 2021.

29- مركز دراسات الشرق الاوسط ،"**زيارة الكاظمي الى تركيا ومستقبل العلاقات العراقية التركية**"، 2020.

30- فاتح موصلو ، " الحكومة الجديد في العراق والسيناريوهات المحتملة"، **مجلة رؤية تركية** (اسطنبول : 2020).

31- مركز البيان للدراسات والتخطيط ، " **نهج تركيا واهدافها الجسيمة ازاء العراق**" ، 2022.

32- محمود حسن ، هجوم صاروخي تركي على دهوك ، 2022 ، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/20/07/2022 .

33- محمد علي، تداعيات قصف دهوك : استهداف قاعدتين تركيتين ، 2022، متاح على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/politics

34- شفق نيوز ، تركيا تطرح رؤيتها لشكل الحكومة المقبلة ، 2022، متاح على الرابط : https://shafaq.com/ar

35- وكالة الانباء العراقية ، تركيا ترحب بنيل حكومة السوداني ثقة البرلمان ، 2022 ، متاح على الرابط : https://www.ina.iq/168885--.html

36- سوار احمد ، السوداني يبدا زيارة رسمية الى تركيا ، 2023، متاح على الرابط : https://www.kurdistan24.net/ar/s

37- شفق نيوز ، السوداني يختتم زيارته الى تركيا ، 2023، متاح على الرابط : https://shafaq.com/ar/ .

Sources :

1- Hanna Izzo Behnan, "Iraqi-Turkish Oil Relations 1977-2001," Journal of the Center for Regional Studies, No. 5 (Mosul: 2006).

2- Pierre Mustafa Saif al-Din, "Turkish policy trends towards Iraqi Kurdistan in the nineties of the twentieth century," Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, Volume 4, Issue 2 (Kirkuk: 2009).

3- Aziz Jabr Shayal, "Iraqi-Turkish Relations: Reality and Future," Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume 5, Issue 1 (Al-Qadisiyah: 2012).

4- Sari Hashim Muhammad, "Iraqi-Turkish Relations, Reality and Future," Dhi Qar University Journal, Volume 5, Issue 1 (Nasiriyah: 2009).

5- Wathiq Muhammad Al-Saadoun, "The Security Dimension in Iraqi-Turkish Relations," Journal of the Center for Regional Studies, Volume 9, Issue 27 (Mosul: 2009).

6- Ahmed Nouri Al-Nuaimi, "Iraqi-Turkish relations in the field of water." pdf

7- Hussein Aliwi Aishun, "Iraqi-Turkish relations and the factors affecting them: Iran as a model," Kufa University Journal, Volume 1, Issue 45 (Kufa: 2017).

8- Hamid Muhammad Taha Al-Sudani, "Iraqi-Turkish relations, historical depth and mechanisms for activating communication," Journal of the Center for Regional Studies, Volume 8, Issue 24 (Mosul: 2009).

9- Sadad Mawloud Saba, "Determinants of Iraqi-Turkish Relations After 2003," Journal of International Studies, No. 71 (Baghdad: None).

10- Nahed Muhammad Saleh, "The Kurdish Problem and its Impact on the Iraqi-Turkish Border Agreements," Tikrit Journal of Political Science, Volume 2, Issue 2 (Tikrit: 2015).

11- Rawaa Zaki Younis, "The Future of Iraqi-Turkish-Iranian Relations 1923-2007," Journal of the Center for Regional Studies, without, without (Mosul: 2007).

12- Luqman Omar Mahmoud Al-Nuaimi, "The Iraqi issue and its repercussions on Iraqi-Turkish relations 2003-2006," Journal of the Center for Regional Studies, Volume 4, Issue 8 (Mosul: None).

13- Luqman Omar Mahmoud Al-Nuaimi, "Iraqi-Turkish Relations 2002-2012," Journal of the Center for Regional Studies, Volume 10, Issue 32 (Mosul: None).

14- Amer Kamel Ahmed, "Trajectories of Iraqi-Turkish Relations after 2003," Journal of International Studies, No. 64 (Baghdad: None).

15- Hanna Izzo Behnan, Iraqi-Turkish relations: a political and economic study, Journal of the Center for Regional Studies, Volume 8, Issue 25 (Mosul: None).

16- Afrah Thaer Jassim Hamdoun, "Iraqi-Turkish relations in light of the security and strategic cooperation agreement," Journal of the Center for Regional Studies, Volume 9, Issue 27 (Mosul: None).

17- Asim Faiq recited, "The Impact of the Turkish Variable on Iraqi-Turkish Relations," Journal of International Studies, No. 24 (Baghdad: None).

18- Abbas Fadel Atwan, "Iraqi-Turkish relations and their impact on the Kurdistan region 2003-2007," Tikrit Journal of Political Science, No. 18 (Tikrit: 2018).

19- Sayyed Abu Zaid, "The Triangle of Ambiguous Relations between Iraq, Turkey, and Iran," Turkish Affairs Magazine, No. 176 (Cairo: 2018).

20- Alaa Mustafa, "Semiotics in Political Discourse: An Analytical Study of the Prime Minister's Speeches for the Period 2013-2014," Al-Baheth Al-Ilmi Magazine, No. 24 (Baghdad: 2014).

21- Ali Hussein Bakir, "Iraq in Türkiye's strategic calculations and future directions." PDF

22- Ali Hussein Bakir, "Turkey's Constant and Changing Role and Influence," Al Jazeera Center for Studies (Doha: 2019). PDF

23- Raed Al-Hamid, "Developments in the Turkish military presence in Iraq and its potential repercussions," Al Jazeera Center for Studies (Doha: 2015).

24- Adel Abd Hamza Thajil, "Motives and objectives of the Turkish incursion and its impact on Iraqi-Turkish relations." PDF

25- Al-Bayan Center for Studies and Planning, "The Turkish presence in northern Iraq and its wide-ranging regional effects," 2016.

26- Othman Al-Sabbagh, "The Iraqi Political Process Under the Government of Adel Abdul Mahdi," Turkish Vision Magazine (Istanbul: 2019).

27- Center for Middle East Studies, “Iraq and its regions: The future of the Kurdistan region after the referendum,” 2018.

28- Al-Bayan Center for Studies and Planning, “Will Iran and Turkey be on a collision course in Iraq,” 2021.

29- Center for Middle East Studies, “Al-Kadhimi’s visit to Turkey and the future of Iraqi-Turkish relations,” 2020.

30- Fatih Moslu, “The New Government in Iraq and Possible Scenarios,” Turkish Vision Magazine (Istanbul: 2020).

31- Al-Bayan Center for Studies and Planning, “Turkey’s approach and its grave goals towards Iraq,” 2022.

32- Mahmoud Hassan, Turkish missile attack on Dohuk, 2022, available at the link: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2022/07/20.

33- Muhammad Ali, Repercussions of the Dohuk Bombing: Targeting Two Turkish Bases, 2022, available at the link: https://www.alaraby.co.uk/politics

34- Shafaq News, Turkey presents its vision for the form of the next government, 2022, available at the link: https://shafaq.com/ar

35- Iraqi News Agency, Turkey welcomes the Sudanese government’s gaining the confidence of parliament, 2022, available at the link: https://www.ina.iq/168885--.html

36- Siwar Ahmed, the Sudanese begins an official visit to Turkey, 2023, available at the link: https://www.kurdistan24.net/ar/s

38- Shafaq News, Al-Sudani concludes his visit to Turkey, 2023, available at the link: https://shafaq.com/ar/.

39- AlDalooi, Luay Ali. "The impact of the Iraqi-Turkish relationship on their hydropolitical relations after 2003." Tikrit Journal For Political Science 1.27 (2022).